

القضيبي: الحكومة أجهضت «طارئة البنزين» وقبلت باستجواب وزير المالية

أكد أن جميع المخالفات المالية يتم سدادها من جيب المواطن دون تنوع مصادر الدخل

أوضح النائب احمد القضيبي ان الحكومة أجهضت انعقاد الجلسة الطارئة بشأن رفع اسعار البنزين وقبلت باستجواب وزير المالية والنظف كي لا تدين «خمالها» والفساد المستشري في الوزارات.

وقال القضيبي في مؤتمر صحافي عقد في مجلس الأمة، بعد قرار الحكومة بشأن رفع اسعار البنزين اتفقت مع بعض الاخوة النواب للعمل على تعليق قرار رفع البنزين وطالب عقد جلسة طارئة لمناقشة هذه القضية، مشيراً الى انه منذ تاريخ 6 سبتمبر بدأ جمع توقيع النواب مع ان تم ابلاغهم جميعهم بأمر الجلسة الطارئة الا ان ما تم التوصل اليه حتى اليوم هو جمع 31 توقيعاً في حين ان العدد المطلوب لعقد الجلسة الطارئة هو 33 نائباً.

ولفت القضيبي الى انه منذ اعلان العزم على عقد الجلسة الطارئة عملت الحكومة على اجهاضها والهرب منها، مضيفاً ان الحكومة «انحاشت» من هذه الجلسة لانها تعلم ان النواب سوف يناقشون ويطلبون

عن البنزين لتوفير نحو 150 مليون دينار لسد العجز في الميزانية سواء من العلاج السياحي والسياسي من جيب المواطن او غيره؟! مستدركاً بالقول: ان رفع اسعار البنزين ليس هدفة الاصلاح بقدر ما هو سداد الهدر الحكومي، وهو ما نراه اليوم من حرمان مواطنين مستحقين للعلاج في الخارج بسبب التكتسيات السياسية هو ابلغ مثال على ذلك.

ولفت القضيبي الى انه كان يفترض ان نسمع في الجلسة الطارئة رأي وزير التجارة حيال الاجراءات التي قام بها للحفاظ على جيب المواطن من ارتفاع الاسعار لبعض السلع بصورة غير مبررة من بعض التجار، فضلاً عن نسمع رأي وزيرة التنمية حيال الاجراءات التي قامت بها فيما يخص انجاز خطة التنمية، خصوصاً ان كان هناك بند صريح وواضح بحاسبة القياديين على ادائهم في تنفيذ الخطة السنوية 2016/2015.

واكد القضيبي ان الحكومة دعت الى عدم انعقاد الجلسة الطارئة كي لا تدين «الخمال»

اليوم هو سماع رد الحكومة بالكامل دون استثناء على: ما الاجراءات التي اتخذها كل وزير وما الاصلاحات من ناحية تنوع مصادر الدخل؟ وتابع القضيبي: كان يفترض ان نسمع في الجلسة الطارئة رد وزير الصحة عن: ما الاجراءات التي قام بها حيال ازمة العلاج بالخارج، بعد ان قامت الحكومة برفع الدعم



صورة من طلب عقد الجلسة الطارئة لمناقشة زيادة اسعار البنزين موقع عليها 29 نائباً



صورة من طلب عقد الجلسة الطارئة لمناقشة زيادة اسعار البنزين موقع عليها 29 نائباً



احمد القضيبي

ما تم التوصل إليه هو جمع 31 توقيعاً في حين أن العدد المطلوب لعقد الجلسة الطارئة هو 33 نائباً

ما جميع الوزراء تنفيذ ما قاموا به بشأن الاصلاحات الاقتصادية. وأوضح القضيبي ان الحكومة تعلم ان النواب سيناقشون في الجلسة الطارئة وعودها بشأن الاصلاح الاقتصادي، ولذا اتجهت الحكومة لقبول باستجواب وزير المالية وزير النظف بالوكالة

أعلن توقيعه على طلب عقد الدورة الطارئة الكندري: نريد حلولاً واقعية وتعهداً حكومياً لرفع الضرر عن المواطنين

عن المساس بجيب المواطن بشكل مباشر، مشيراً إلى أن تصريح وزير المالية أمس الذي تطرق إلى أن الحكومة تعكف على دراسة مقترحات ونوصيات اللجنة المالية والنواب في مكتب المجلس يعني أن الحلول كثيرة، وقال الكندري لسناء «طلابن فارس» بل نريد إنصاف المواطن

بالمواطنين، والكثير من النواب وقعوا على الجلسة الطارئة وملتزمين العزم لم يوقع وكان خارج البلاد، وأنا على يقين أنهم لو كانوا في الكويت لوقعوا، لأن هذه الجلسة بمنزلة جهد لمصلحة المواطنين.

وقال: نحن نمد يد التعاون إلى أبعد مدى ونريد حلولاً واقعية وليس مجرد وعود، بل نريد تعهداً حكومياً بتحديد تاريخ واضح لتطبيق قرارات ترفع الضرر عن المواطنين، فإذا لم تعقد الجلسة فإن استجوابي وزير المالية أنس الصالح قائم وهو استحقاق شعبي وليس ابراء للذمة، وأتمنى التوفيق لهذا الاستجواب في تحقيق مصلحة المواطنين والوطن.

أضاف أننا نتعاون مع الحكومة من أجل التوصل إلى حلول لمشاكلنا الاقتصادية وهي حلول كثيرة بعيداً

أكد النائب فيصل الكندري أنه يدعم أي جهد يصب في مصلحة المواطنين ويرفع الضرر الواقع عليهم بسبب قرار الحكومة المنفرد برفع سعر البنزين، مشيراً إلى أنه وقع اليوم (أمس) على طلب عقد «الجلسة الطارئة» التي نتمنى ألا تكون من أجل «الفضفضة وإبراء الذمة وذر الرماد في العيون» فقط.

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين «أنا وزملائي النواب في جانب الشعب ولن نقبل اتخاذ أي قرار فوري من الحكومة يتضمن مساساً وضرراً مباشراً على المواطنين»، مؤكداً أن المطلوب من الحكومة اتخاذ قرارات فورية وعاجلة في مصلحة رفع الضرر عن المواطنين.

وأوضح أن النواب وجهوا رسائل إلى الحكومة بضرورة التراجع عن القرارات الإصلاحية الضارة

جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

7 - أن يكون من المسجلين لدى برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة، والجهاز التنفيذي للدولة، من صارفي العلاوة الاجتماعية.

8 - أن يتقدم للتسجيل لدى ديوان الخدمة المدنية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنهاء خدماته.

9 - في حالة توافر الشروط السابقة في أكثر من مرشح من أفراد هذه الفئة يتم المفاضلة بينهم وفقاً لتسلسل المعايير الواردة في المادة 5 من القرار 2001/4

● مادة ثالثة: يعامل المسجلون حالياً من المنتهية خدماتهم في القطاع الخاص ذات المعاملة الواردة أعلاه وبذات الشروط.

● مادة رابعة: يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

على أن يتم تسجيلهم كفئة مميزة ويكون لهم الأولوية في الترشيح في تلك الوزارات وفقاً للشروط المقررة لشغل الوظيفة العامة.

2- أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي أو دبلوم أو ما يعادلها.

3 - ألا تزيد سن المتقدم عن خمسة وأربعين عاماً وقت إنهاء خدمته.

4 - ألا يكون مستحقاً لمعاش تقاعدي.

5 - أن يكون مؤمناً عليه وفقاً لأحكام الباب الثالث من القانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية مدة لا تقل على خمس سنوات لاحقة على آخر مؤهل دراسي حصل عليه.

6 - ألا يكون قد أنهيت خدماته بسبب الانقطاع عن العمل أو ببارادته المنفردة أو بصور حكم عليه يعقوبة مقيدة للحرية في



سامح عبدالحفيظ

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله انه تم حل مشكلة بعض العاملين بالقطاع الخاص الذين تم الاستغناء عن خدماتهم وإيجاد وظيفة بديلة لهم. جاء ذلك في رد على رغبة اللجنة المالية البرلمانية في معرفة وجهة نظر ديوان الخدمة المدنية بشأن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 4 مكرر، إلى القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والمقدم من النائب عسكر العنزي.

وأضاف العبدالله انه قد صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2015/14 بشأن تعديل قرار رقم 2001/4 بشأن الإعلان عن الوظائف، وبموجب المادة 2 من هذا القرار تم استثناء تعيين من أنهيت خدماتهم من العمل في

مشارة الكهنة

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميل

إسماعيل أحمد إسماعيل

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته

تعهد الله الضفيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم أئها وذويها الصبر والسلوان

قال في رده على سؤالين لعاشور والحريص ننشره «الأبناء» إنه تم الانتهاء من المخططات العبيدي: تاريخ البدء في إنشاء مستوصف الدسمة يعود إلى المتبرع

في التبرع لغرض بناء مركز صحي جديد بمنطقة الدسمة وتخصيص موقع لغرض إنشاء المركز، وتم الحصول على موافقة مجلس الوزراء على التبرع، كما تم الحصول على قرار المجلس البلدي رقم م.ب/الرقم 2007/15/9411/8 وفقاً لكتابهم رقم 1508 المؤرخ في 2007/7/23 الموافق على الطلب المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باستكمال تطوير مركز ضاحية الدسمة ومنها: هدم وإعادة بناء المركز الصحي القائم على الموقع بمساحة 2140م².

22/8/2011 تم إخلاء كل الدكاكين والمحلات والمباني المتعاضة مع موقع المشروع بالتنسيق مع القائمين على إدارة جمعية الدسمة التعاونية (مرفق جدول يوضح تسلسل الاجراءات بين وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والقائمين على إدارة جمعية الدسمة وينبذ القار التعاونية بهذا الخصوص) وتم تسليم الموقع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتسليمه للبلدية الكويت للبدء بإجراءات إصدار رخصة الهدم والعمل على تنقيب الموقع المخصص للمركز الصحي، وبتاريخ 12/3/2012 تم الحصول على رخصة الهدم الخاصة بالمستوصف القائم (رخصة الهدم رقم 504/2012). وزاد أنه خلال الفترة من 13/11/2013 إلى 26/8/2012 بالتنسيق بين الوزارة ووزارة الكهرباء والماء لرفع كيبيل الكهرباء عن المستوصف القائم لاستكمال إجراءات الهدم، وبتاريخ 14/2/2013 تم الانتهاء من أعمال هدم المركز القائم



مبارك الحريص



صالح عاشور

نسخة منهما بشأن الاسباب التي ادت إلى التأخير في إنشاء مستوصف الدسمة، انه تقدم احد المتبرعين للوزارة برغبته

قال وزير الصحة د.علي العبيدي انه نظراً لتعذر تخصيص موقع جديد ضمن منطقة الدسمة لغرض إنشاء مركز جديد، فقد تم توجيه الوزارة نحو البدء بإجراءات هدم المركزي الصحي القائم لغرض إنشاء المركز الصحي الجديد على نفس موقع المركز القائم بعد هدمه تحقيقاً لرغبة المتبرع في إنشاء المستوصف.

واكد الوزير د.العبيدي، في رده على سؤالين متماثلين للناخبين صالح عاشور ومبارك الحريص حصلت «الأبناء» على

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة رأسمال القابضة (ش.م.ك) مقلنة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك يوم الخميس الموافق 2016/10/6 الساعة 11:00 ظهراً في مجمع الوزارات ووزارة التجارة والصناعة الدور الثالث قاعة ساحة 8 وذلك للتعرف في جدول الأعمال المعتمد، لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس بجانب المستشفى الأميري في مواعيد العمل الرسمية - تelfon: 22464565 وذلك لإستلام:

نسخة من جدول الأعمال المعتمد
استمارة توكيل حضور الجمعية العمومية
بطاقات حضور الجمعية العمومية

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر يحدد من قبل إدارة الشركة.

على المساهمين الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة ضرورة احضار صحيفة الحالة الجنائية

مجلس الإدارة